S/PRST/2006/20

الأمم المتحدة



Distr.: General
27 April 2006
Arabic
Original: English/French

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٥٤٢٨، المعقودة في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، أدلى رئيس مجلس الأمن، باسم المجلس، بالبيان التالي فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون ”الوضع في كوت ديفوار“:

”يثني مجلس الأمن على رئيس الوزراء، تشارلز كونان باني، للمبادرات التي اتخذها بالتعاون مع الرئيس لوران غبغابو، والتي بثت زخما جديدا في عملية السلام على النحو المحدد في القرار ١٦٣٣ (٢٠٠٥) وخريطة الطريق التي وضعها الفريق العامل الدولي، والتي يجب أن تفضي إلى إجراء انتخابات حرة ومفتوحة ونزيهة وشفافة بحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. ويكرر المجلس تأييده التام لرئيس الوزراء.

”ويعرب مجلس الأمن عن دعمه التام للفريق العامل الدولي ويؤيد البيان الختامي السادس الصادر عنه والمؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

”ويرحب مجلس الأمن بتعيين السيد جيرارد ستودمان ممثلا ساميا للانتخابات. ويشجعه على اتخاذ جميع التدابير اللازمة وفقا لولايته للتعجيل بالتحضير للعملية الانتخابية. ويهيب بجميع الأطراف في كوت ديفوار التعاون معه تعاونا تاما.

”ويعرب مجلس الأمن، مع إحاطته علما بالتقدم المحرز، عن قلقه العميق إزاء التأخر الخطير في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وعملية تحديد الهوية. ويشير إلى الالتزامات التي أخذها الزعماء السياسيون الرئيسيون في كوت ديفوار على عاتقهم بهذا الصدد في الاجتماع الذي عقدوه في أبيدجان في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ (”اجتماع ياموسوكرو الثاني“)، برعاية رئيس الاتحاد الأفريقي. ويحثهم المجلس على الوفاء بالتزاماتهم هذه بدون تأخير.

270406 270406 06-33052 (A)

”ويشاطر مجلس الأمن القلق الذي أعرب عنه الأمين العام في الفقرة ٧٤ من تقريره المؤرخ ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ (S/2006/222)، بشأن العواقب التي قد تنشأ نتيجة أية تأخيرات أخرى في تنفيذ المواعيد المحددة الرئيسية لخريطة الطريق.

”ويدعو مجلس الأمن لذلك رئيس الوزراء وحكومة المصالحة الوطنية التي يقودها إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة، على الفور، لتنفيذ عمليتي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتحديد الهوية في آن معا. ويدعو أيضا الفريق العامل الدولي، وفقا للفقرة ١٠ من القرار ١٦٣٣ (٢٠٠٥)، إلى أن يبلغ المجلس بأي عقبات أو صعوبات قد يواجهها رئيس الوزراء في الاضطلاع بمهامه.

”وسيواصل مجلس الأمن عن كثب تقييم ورصد تنفيذ خريطة الطريق، وخاصة عمليتي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتحديد الهوية. ولا يزال يؤكد على ضرورة فرض تدابير تستهدف تحديدا الأشخاص الذين تحددهم اللجنة المنشأة بموجب الفقرة ١٤ من القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) والذين يضعون، في جملة أمور أخرى، العراقيل أمام تنفيذ عملية السلام، بما في ذلك عن طريق مهاجمة أو عرقلة عمل كل من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، أو القوات الفرنسية، أو الممثل السامي للانتخابات أو الفريق العامل الدولي، أو الذين يحرضون علنا على الكراهية والعنف، على النحو المنصوص عليه في القرارين ١٥٧٢ (٢٠٠٤) و ١٦٤٣ (٢٠٠٥).“
